

## المناسب الوقت في منتدى:ال عشرين الدول مجموعة

بالك، رىيس جمهورية كوريالكلمة سيادة لي مايونغ

[هنا انقر يرجى مطبوعة، نسخة أردت إذا](#)

[الأخبار](#) مكتب موقع إلى توجه أو هنا يمينالانقر يرجى، PDFنسخة تنزيل أردت إذا

أجل من وذلك – والغنية منها الفقيرة – الدول جميع تمثيل بأهمية كوري تؤمن  
والدول النامية الدول بين ما الفجوة إغلاق يجب. تدامالمس النمو تحقيقي  
المتقدمة.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، ما يزال يشهد الكثير من التغيرات كان العام،  
بشأن إمكانية حدوث تباطؤ إقتصادي يدفع بالعام نحو كساد كبير آخر. ولكن، المتشائمة  
ضل من هذه التوقعات التي تفترض أسوا لحسن الحظ، كانت النتيجة الفعلية أف  
الاحتمالات. ويجب أن نعترف بالفضل في تلك النتيجة، التي كانت أفضل مما هو متوقع،  
إلى ذلك المستوى الذي لا مثيل له من التعاون في مجال السياسات الاقتصادية بين الدول  
المكانة المتكشفة حديثاً. المتقدمة والدول الناشئة من مجموعة الدول العشرين. وأعتقد أن هذه  
لمجموعة الدول العشرين، بإعتبارها المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي العالمي، تدين  
وستواصل مجموعة الدول العشرين، هذا بالكثير إلى النجاح المؤكد الذي أحرزته حتى الآن.  
نالك مهمة أكثر العام، جهوده لتنسيق السياسات نحو إستعادة العافية الاقتصادية. ولكن، ه  
أهمية. هذا العام سيشهد مجموعة الدول العشرين وهي تأخذ خطوة حاسمة نحو تنسيق السياسات  
الاقتصادية على المدى الطويل. يجب على مجموعة الدول العشرين بناء البرنامج لتعاون  
اقتصادي أبعد مدى من أجل ضمان النمو المتوازن والامتداد للإقتصاد العالمي في الأشهر  
والسنوات القادمة.

ولكن الأمر الذي يدعو إلى العجب، هو أن هذا التحسن في الاقتصاد العالمي، الذي كان أفضل  
مما هو متوقع، يشكل تحديات أكبر أمام تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول العالم. لقد  
عندما كان من السهل إقناع الجميع بالحاجة لتنسيق فعّال في السياسات الاقتصادية،  
كانت الأزمة تعصف بالجميع. ولكن مع تراجع الأزمة الحالية، يجب على العالم أن يبقى حذراً  
في مواجهة التراخي الذي قد يصاحب الأوضاع الأكثر هدوءاً. وقد تكون، أيضاً، ثمة  
إختلافات في وجهات النظر بشأن المعدل المناسب والتسلسل للإستراتيجيات الخروج من  
تويات المتدامة من المدى العام. وهذه الإختلافات من شأنها أن تجعل الوصول إلى الأزمة والمس  
إتفاق أمراً أكثر تحدياً. يجب أن يكون الهدف هو الإنتقال المنسق نحو وضع طبيعى أكثر،  
بقدر الإمكان. وسوف تتعزز فعالية السياسة الاقتصادية لكل بلد عندم يتم تطبيقيه  
ن. وهكذا، فإن جميع الدول لديها مصلحة جماعية في تنسيق سياساتها. بالتنسيق مع الأخرى

إن إحدى المهام التي تواجه مجموعة الدول العشرين هي متابعة المبادرات والإتفاقات التي تم  
التوصل إليها في مؤتمرات قمة سابقة بشأن إصلاح الأنظمة المالية، وإصلاح المؤسسات  
ر العام لنمو قوي، ومستدام ومتوازن. لقد وضع قادة مجموعة المالية الدولية وتطبيقات الإطا  
الدول العشرين مهمات محددة لمجلس الإسقرار المالي وصندوق النقد الدولي لكي يتوصلا

إلى توصيات لمهوسة بشأن إصلاح معايير رقابة رؤوس الأموال في المصارف، ومشكلة ن معه أن تفشل في عملها، المؤسسات التي تفتقر لكبيرة في حجمها إلى حد لا يمكن والمشاركة في الأعباء ضمن القطاع المالي. إن كوريا، بإعتبارها رئيس مجموعة الدول العشرين في العام 2010، تقوم بتنسيق الجهود في هذه الاتجاهات بحيث يرتكز الإصلاح الشامل لضبط النظام المالي العالمي على قواعد صلبة من المفاهيم المشتركة ويمكن تنفيذها بفعالية ونجاح.

ويمكن القول، بدون مبالغة، أن الدافع لتحقيق إصلاح القواعد المالية كان في الماضي يأتي من تجارب الدول المتقدمة. وقد كانت هذه الدول هي أصل الأزمة المالية الأخيرة، جغرافياً. تكون نتائج هذه الأزمة قد ولكن إلقاء اللوم على الآخرين لن يقدم أي عزاء لأحد، خاصة عندما أخذت أبعاداً دولية. ومن الأفضل، في هذا المجال، الإقرار بالاعتماد المتبادل في مجال المصالح ضمن إقتصاد متكامل والعمل على حل المشاكل معاً.

لدى النظر في الإطار العام وهذه النظرة ذاتها، التي تتطلع إلى الأمام، تعتبر هامة للغاية لحل حالات عدم التوازن في الإقتصديات الكبيرة. يجب أن نتجاوز مرحلة توجيهاً إصبع الإتهام للآخرين ونكرس جهودنا لمسألة التوصل إلى الطريقتين الأفضلتين لتحقيق النمو القوي، والمستدام والمتوازن الذي اتفقت عليه مجموعة الدول العشرين في بيستسبورغ.

النمو المتوازن والمستدام، هو بالضرورة أكثر أهمية من مجرد المطلب، من أجل تحقيق ذلك تحقيق توازن بالمفهوم الضيق للإقتصديات الكبيرة. ما نريده هو مفهوم أوسع من إعادة التوازن، بما في ذلك إغلاق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويجب أن يكون هذا في نمو متوازن حقاً في الإقتصاد العالمي. ويجب الهدف من إعادة التوازن عنصراً أساسياً لتعامل مع عمل من هذا النوع كجزء من مهمة مجموعة الدول العشرين.

يجب ألا نغفل، في هذا المجال، عن حقيقة أن هناك العديد من القضايا الهامة والملحة في مجال التوازن بالنسبة للدول النامية. الإصلاح والسياسات الإقتصادية، والتي تعتبر ذات أهمية قصوى وستضع كوريا، في قمة سيئول في نوفمبر/تشرين الثاني القادم، قضايا التنمية على جدول الأعمال بالتأكيد.

لقد أظهرت تجربة سياسة المساعداً خلال العقود القليلة الماضية أن المساعداً المالية ر بشأن الأمور الأخرى المطلوبة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية. يجب أن نفاكر بجديّة أكثر من أجل تحقيق مسار النمو الإقتصادي القادر على تخليص دولة ما من براثن الفقر.

تدرك كوريا تماماً مدى فعالية فترة من النمو الإقتصادي المستدام في معالجة الفقر والتنمية والقضاء عليه. وتعتبر كوريا الآن عضواً في مجموعة الدول المتطورة في منظم والتعاون الإقتصادي، ولكنها أيضاً دولة عاشت التجربة المباشرة للتنمية الإقتصادية خلال فترة ليست بالبعيدة عن الذاكرة الحية. كما عاشت كوريا أيضاً تجربة التأثير المدمر الذي تحدثه أزمة مالية والجهود الضرورية لضمان استعادة العافية الإقتصادية بشكل وتعتبر كوريا، لهذه الأسباب، في موقع مناسب للمشاركة تجاربها وخبراتها مع الدول قوي الناشئة والنامية. وثمة أهمية كبيرة للغة لتحقيق أن كوريا هي أول دولة، من خارج صفوف نادي الدول الثمانية من الدول المتقدمة، تحتل كرسي الرئاسة في مجموعة الدول العشرين.

عندما تتضع التنمية في صلب جدول الأعمال، تدرك تماماً أن العديدين من الدول إن كورنيا، الإنامية لا تتمتع بالتمثيل في مجموعة الدول العشرين. ولهذا، فإنها لن تجعل مشاوراتها مقتصرة على الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، ولكنها ستمد يدها أيضاً إلى الشركاء المشاورات مع قوم كورنيا بجهود مكثفة للإتصال بالآخرين من خلال خارج هذه المجموعة. وست الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليميه. ولا أستطيع التركيز بالقدر الكافي على أهمية التأكيد من أن ثمار النمو القوي والمستدام سيتم مشاركتها بالتساوي ما بين جميع الدول، بما في ذلك الدول الأفقر.

عوني أكثر بإختصار مبادرات أخرى هامة ستأتي به كورنيا إلى قمة الدول العشرين في دستضع كورنيا على جدول الأعمال مسألة إقامة شبكة حمائية مالية نوفمبر/تشرين الثاني. العالمية تستطيع التخفيف من الآثار المدمرة لأزمات السيولة، وذلك من أجل التصدي إن العالم الذي عاش تجربة الأزمة المالية لرؤوس الأموال الدولية. الممكوسة لمشكلة التدفقات الأخيرة، لا يحتاج إلى التذكير بأهمية أن يتوفر لديه رد من ظوم للإقتلاع الذعر عندما تصبح الأسواق المالية من فصلة عن القواعد الإقتصادية الأساسية.

ناسق للحكومات ، ولكن لقد حقق الإقتصاد العالمي إستقراره من خلال العمل المت إستثمارات القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل ما زالت تفتقر للحيوية والنشاط. إن تحقيقي التفاعلي الإقتصادي الدائم يتطلب إعادة الحيوية للنمو في إستثمارات القطاع الخاص. ويجب أن تكون الأولوية لإيجاد فرص عمل جديدة والإستثمار من جانب القطاع الخاص. سوف تعقد كورنيا قمة أعمال تتزامن مع قمة مجموعة الدول العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك كجزء من تأكيدها على أهمية القطاع الخاص.

لقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى تذكيرنا جميعاً بمدى التكامل الوثيق بين التأثير فقط بالأحداث الجارية في إقتصادياتنا الوطنية والإقتصاد العالمي. إن حياتنا للدول المجاورة. لقد بلغ التكامل حدًا جعل معه ما يجري من أحداث في الجانب الآخر من العالم يؤثر تأثيراً مباشراً على حياتنا اليومية.

وهذا ما يجعل من مجموعة الدول العشرين المنتمى المطلوب في الوقت المناسب. إن مجموعة الدول ، عندما تضم في وقت واحد إقتصاديات الدول الناشئة الرئسية بالإضافة إلى العشرين إقتصاديات الدول المتقدمة التي تحتل موقعاً قيادياً، تتمتع بالحجم والإطار اللازمين لمعالجة القضايا العالمية. وستكون قمة الدول العشرين في سيبول في نوفمبر/تشرين الثاني سي لهذا المنتمى العالمي عندما يحاول تأسيس ذاته كمنتمى الثاني القادم أول إختبار رأى منتظم للتعاون الإقتصادي الدولي. وأستطيع أن أؤكدكم بأن قادة مجموعة الدول العشرين سوف يبذلون أقصى جهودهم للتوصل إلى خاتمة ناجحة لقمة الدول العشرين.

الم للتعاون معاً والتوصل إلى رد والآن، وعلى الرغم من أن الأزمة المالية قد جاءت بدول العالم ومتناسق للأزمة، إلا أن الأمر يقع الآن على عاتقنا جميعاً لترجمة هذا الزخم الذي استطعنا توليده بإتجاه تأسيس منتمى يستطيع أن يلعب دوراً قيادياً حقيقياً على نخيب أمل المجتمع دعونا لا الصعيدي العالمي فيما يتعلق بالقضايا على المدى البعيد. العالم.